Journal Of the Iraqia University (72-1) April (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

التحقيق في استخدام الأدلة الجنائية المستمدة من طرق غير مشروعة .

م.م علي سالم عزيز

كلية القانون ـ الجامعة المستنصرية

Investigation into the use of forensic evidence derived from illegal means.

Ass. Lec. Ali Salem AzizCollege of Law - Al-Mustansiriya University
alisalim@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص

يتناول هذا البحث تحليل استخدام الأدلة الجنائية التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة، وهو ما يثير تساؤلات قانونية وأخلاقية مهمة. فمثل هذه الأدلة تؤثر سلباً على نزاهة النظام القضائي، حيث يمكن أن تؤدي إلى انتهاك حقوق الأفراد. ويهدف البحث إلى تسليط الضوء على العواقب القانونية والأخلاقية لاستخدام مثل هذه الأدلة في القضايا الجنائية .

الكلمات المفتاحية: **التحقيق ، استخدام الأدلة الجنائية ، طرق غير مشروعة .**

Abstract

This research analyzes the use of illegally obtained criminal evidence, which raises important legal and ethical questions. Such evidence negatively affects the integrity of the judicial system, as it can lead to the violation of individuals' rights. The research aims to shed light on the legal and ethical consequences of using such evidence in criminal cases.Keywords: investigation, use of forensic evidence, illegal methods.

المقدمة

تعتبر الأدلة الجنائية عنصراً أساسياً في تحقيق العدالة، إلا أن استخدامها بطرق غير مشروعة يثير العديد من الإشكاليات القانونية والأخلاقية. ويهدف هذا البحث إلى استكشاف الجوانب المختلفة لاستخدام الأدلة التي يتم الحصول عليها بوسائل غير مشروعة، مثل التهديد أو التعذيب. وسنناقش تأثير هذه الممارسات على نزاهة النظام القضائي وحقوق الأفراد، بالإضافة إلى العواقب المحتملة على سير العدالة.ومن خلال هذا التحقيق، نسعى إلى رفع الوعي بأهمية الالتزام بالقوانين والمعايير الأخلاقية في جمع الأدلة.

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في استخدام الأدلة الجنائية المستمدة من طرق غير مشروعة، مما يؤثر سلباً على نزاهة النظام القضائي وحقوق الأفراد، ويؤدي هذا الاستخدام إلى إضعاف الثقة في العدالة ويؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان، الأمر الذي يتطلب دراسة شاملة لفهم العواقب القانونية والأخلاقية.

أهداف البحث

١ .تحليل تأثير الأدلة غير المشروعة: دراسة كيفية تأثير استخدام الأدلة المستمدة من طرق غير مشروعة على سير العدالة.

٢ .تسليط الضوء على الانتهاكات: توضيح الانتهاكات المحتملة لحقوق الأفراد نتيجة استخدام هذه الأدلة.

٣ .اقتراح الحلول: تقديم توصيات لتحسين السياسات القانونية المتعلقة بجمع الأدلة وضمان الالتزام بالمعايير الأخلاقية.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من الحاجة الملحة لفهم آثار استخدام الأدلة غير المشروعة في النظام القضائي، ويساعد هذا البحث في رفع الوعي بأهمية الالتزام بالقوانين والمعايير الأخلاقية، مما يساهم في حماية حقوق الأفراد وتعزيز ثقة المجتمع بالنظام القضائي.

منهجية البحث

تعتمد منهجية البحث على المنهج التحليلي المقارن، حيث سيتم تحليل الأدلة الجنائية المستمدة من وسائل غير مشروعة من خلال مقارنة التشريعات الوطنية والدولية، وستتضمن الدراسة مراجعة الأدبيات، وتحليل القوانين، لتحديد تأثير هذه الأدلة على الإجراءات القانونية وحقوق الأفراد.

خطة البحث

المبحث الأول: مفهوم الأدلة الجنائية وطرق تحصيلهاالمطلب الأول: تعريف الأدلة الجنائيةالفرع الأول: أنواع الأدلة الجنائية (مادية، معنوية) الفرع الثاني: أهمية الأدلة الجنائية في الإجراءات القانونيةالمطلب الثاني: طرق تحصيل الأدلة الجنائية الفرع الأول: الطرق المشروعة في جمع الأدلةالفرع الثاني: الطرق غير المشروعة وتأثيرها على سلامة الإجراءات المبحث الثاني: القوانين والتشريعات المتعلقة بالأدلة غير المشروعة المطلب الأول: التشريعات الوطنية • الفرع الأول: موقف القانون من الأدلة المستمدة بطرق غير مشروعة الفرع الثاني: الاجتهادات القضائية حول استبعاد هذه الأدلة المطلب الثاني: التشريعات الدوليةالفرع الأول: المعايير الدولية في التعامل مع الأدلة غير المشروعة الفرع الثاني: تأثير الاتفاقيات الدولية على القوانين الوطنية

المبحث الأول: مفهوم الأدلة الجنائية وطرق تحصيلها

تعتبر الأدلة الجنائية من العناصر الأساسية في تحقيق العدالة، حيث تلعب دوراً محورياً في إثبات أو نفي الجريمة، يتناول هذا الموضوع مفهوم الأدلة الجنائية وطرق الحصول عليها، مع التركيز على أهمية الالتزام بالمعايير القانونية والأخلاقية في هذه العمليات.

المطلب الأول :تعريف الأدلة الجنائية

الدليل الجنائي هو المعلومات أو المواد المستخدمة لإثبات أو نفي الوقائع في القضايا القانونية، ويشمل هذا الدليل عدة أنواع، مثل الأدلة المادية والمعنوية، ويعتبر أساسياً لضمان سير العدالة، يتناول هذا المطلب انواع الأدلة الجنائية وأهميتها في الإجراءات القانونية.(بندق , ٢٠٠٧, ١٦)

الفرع الأول:أنواع الأدلة الجنائية (مادية، معنوية)

تنقسم الأدلة الجنائية إلى نوعين رئيسيين: الأدلة المادية والأدلة غير المادية، تشمل الأدلة المادية الأشياء الملموسة التي يمكن رؤيتها أو قياسها، مثل الأسلحة أو بصمات الأصابع أو العينات البيولوجية، ويعتبر هذا الدليل قوياً لأنه يدعم الحقائق بشكل مباشر ويوفر دليلاً ملموساً على وقوع جريمة، على سبيل المثال، يمكن أن تكون بصمات الأصابع الموجودة في مسرح الجريمة دليلاً حاسماً يربط الجاني بالموقع.(رياض,٢٠٢١, ٢١)الأدلة غير الملموسة، تتعلق بالشهادات والبيانات التي يقدمها الشهود أو الأطراف المهتمة، مثل الاعترافات أو البيانات، على الرغم من أن الأدلة غير الملموسة قد تكون أقل موثوقية من الأدلة المادية، إلا أنها تلعب دوراً حيوياً في توفير السياق للأحداث وشرح الدوافع، على سبيل المثال، يمكن استخدام شهادة الشهود لتوضيح الظروف المحيطة بالجريمة أو لتقديم معلومات حول سلوك المتهم.(الرواشدة, ٢٠٢٣، ٤٥)يتفاعل هذان النوعان من الأدلة بطريقة تكميلية لتكوين صورة شاملة تساعد القضاء على اتخاذ قرارات مستنيرة، يعتمد المحامون والقضاة على الأدلة المادية والمعنوية لتقييم القضية بشكل كامل.(ناصر,٢٠٠٠, ١٣) وفي نهاية المطاف، فإن فهم طبيعة وأهمية هذه الأدلة يساهم في تعزيز العدالة وضمان حقوق الأفراد في النظام القضائي.

الفرع الثاني:أهمية الأدلة الجنائية في الإجراءات القانونية

إن الأدلة الجنائية تشكل عنصراً أساسياً من عناصر الإجراءات القانونية، فهي تساهم في تحقيق العدالة وضمان حقوق الأفراد، وتلعب الأدلة الجنائية دوراً محورياً في إثبات أو دحض الجريمة، وتساعد في تحديد المسؤوليات القانونية، ومن خلال توفير أدلة قوية وموثوقة، تستطيع المحاكم إصدار أحكام عادلة ومبنية على الحقائق.(بسيوني ,٢٠٠٧, ٢٠١)وعلاوة على ذلك، تعمل الأدلة الجنائية على تعزيز ثقة المجتمع في النظام القضائي، حيث يشعر الأفراد بأن حقوقهم محمية وأن العدالة ستتحقق، كما أن الالتزام بجمع الأدلة وفقاً للمعايير القانونية يعزز نزاهة العملية القضائية ويقلل من احتمالية وجود طعون قانونية على الأحكام.(كاسيزي,٢٠١٥, ٥٧) وبالإضافة إلى ذلك، تساهم الأدلة الجنائية في الكشف عن الجرائم المعقدة وتساعد المحققين على ربط الأحداث والشخصيات، مما يسهل عملية التحقيق ويعزز فعالية النظام القانوني.

المطلب الثاني : طرق تحصيل الأدلة الجنائية

هناك العديد من الطرق لجمع الأدلة الجنائية، والتي تلعب دوراً حيوياً في ضمان نزاهة التحقيقات القضائية، وتشمل هذه الطرق؛ الطرق المشروعة وغير المشروعة، والتي تتطلب الالتزام بالمعايير القانونية والأخلاقية، ويتناول هذا المطلب تحليل هذه الطرق وتأثيرها على نزاهة الإجراءات القضائية.(ناصري ,٢٠١١، ٢٤)

الفرع الأول: الطرق المشروعة في جمع الأدلة

إن الطرق المشروعة لجمع الأدلة الجنائية ضرورية؛ لضمان نزاهة التحقيقات القانونية وحقوق الأفراد، وتشمل عدة طرق، بما في ذلك التفتيش القانوني، حيث يتم الحصول على إذن من المحكمة لتفتيش أماكن معينة بحثاً عن أدلة، كما تعتبر شهادات الشهود مصدراً مهماً للأدلة، حيث يمكنها تقديم معلومات قيمة حول الوقائع المتعلقة بالجريمة.(يوسف , ٢٠١٢, ٣٤)كما تُستخدم تقنيات مثل تحليل بصمات الأصابع، والحمض النووي، والصور الفوتوغرافية، لتوثيق مسرح الجريمة وجمع الأدلة المادية، وتتطلب هذه العمليات تدريباً متخصصاً لضمان دقتها وموثوقيتها.(مصطفى , ١٩٨٨, ٣٩٩)فضلاً عن ذلك، يجب جمع الأدلة بطريقة تحترم حقوق الأفراد وتتوافق مع القوانين المعمول بها، ويشمل ذلك الحفاظ على سلسلة حيازة الأدلة لضمان عدم العبث بها.(بسيوني،٢٠٠٧, ٥٨)إن استخدام الطرق المشروعة لا يضمن تحقيق العدالة فحسب، بل يعزز ايضاً ثقة المجتمع في النظام القضائي ويقلل من احتمالية الطعن القانوني في الأحكام.(كاسيزي،٢٠١٥, ٦٤)

الفرع الثاني: الطرق غير المشروعة وتأثيرها على سلامة الإجراءات

تتضمن الطرق غير القانونية او غير المشروعة في جمع الأدلة؛ استخدام أساليب غير قانونية أو غير أخلاقية، مثل التهديد أو التعذيب أو التجسس دون ترخيص قانوني، وتنتهك هذه الممارسات حقوق الأفراد وتلقي بظلالها بالشك على نزاهة النظام القضائي، وعندما يتم الحصول على الأدلة بطريقة غير قانونية، فقد تعتبر غير مقبولة أمام المحكمة، مما يؤدي إلى استبعادها من القضية.(الرواشدة ،٢٠٢٣, ٥٨)تؤثر هذه الأساليب سلباً على نزاهة الإجراءات القانونية، حيث يمكن أن تؤدي إلى إصدار أحكام خاطئة أو غير عادلة، كما أن استخدام الأدلة التي يتم الحصول عليها بطرق غير قانونية قد يخلق بيئة من عدم الثقة بين المواطنين والسلطات القانونية، مما يعيق التعاون في التحقيقات المستقبلية.فضلاً عن ذلك، يمكن أن تعرض هذه الممارسات المحققين للمساءلة القانونية أو العقوبات التأديبية، مما يؤثر سلباً على سمعة المؤسسات القضائية، لذلك، من الضروري التوعية بأهمية الالتزام بالمعايير القانونية والأخلاقية في جمع الأدلة لضمان تحقيق العدالة وحماية حقوق الأفراد.(الجبور, ٢٠١١، ٣٤)

المبحث الثاني: القوانين والتشريعات المتعلقة بالأدلة غير المشروعة

تعتبر الأدلة غير القانونية من القضايا الحساسة في النظام القانوني، حيث أنها تتعلق بالطرق المستخدمة لجمع الأدلة التي قد تنتهك حقوق الأفراد.(ناصري،٢٠١١, ٦٨) وتتضمن القوانين المتعلقة بهذا الأمر مبدأ عدم جواز قبول الأدلة التي تم الحصول عليها بوسائل غير قانونية، مثل التعذيب أو التهديد، وتهدف هذه القوانين إلى حماية العدالة وضمان المحاكمة العادلة، مما يعزز ثقة المجتمع في النظام القضائي.(مصطفى،١٩٨٨ , ٧٢)

المطلب الأول: التشريعات الوطنية

تتضمن التشريعات الوطنية مبادئ تحظر استخدام الأدلة المستمدة بصورة غير قانونية، حيث يهدف القانون إلى حماية حقوق الأفراد وضمان العدالة، وتؤكد السوابق القضائية على استبعاد مثل هذه الأدلة من المحاكمات، مما يعكس التزام النظام القانوني بمبادئ النزاهة والشفافية في الإجراءات القضائية.(المادة ١٩و٣و٦)

الفرع الأول:موقف القانون من الأدلة المستمدة بطرق غير مشروعة

إن الموقف القانوني من الأدلة التي يتم الحصول عليها بوسائل غير مشروعة؛ يشكل أهمية بالغة لحماية حقوق الأفراد وضمان العدالة، وتنص العديد من التشريعات الوطنية والدولية على استبعاد أي دليل يتم الحصول عليه بوسائل غير مشروعة، مثل التعذيب أو التهديد، من المحاكمات، ويستند هذا المبدأ إلى فكرة مفادها أن استخدام الأدلة غير المشروعة يهدد نزاهة النظام القضائي ويؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان الأساسي.(رحيل ,٢٠٢٣, ٧٤)وتسعى القوانين إلى إيجاد توازن بين مصلحة المجتمع في تحقيق العدالة؛ ومصلحة الأفراد في حماية حقوقهم، لذلك يتم وضع معايير صارمة لتقييم شرعية الأدلة، مما يتطلب من المحاكم فحص كيفية جمع هذه الأدلة قبل قبولها، وفي بعض الأنظمة القانونية، يُعرف هذا المبدأ بمبدأ "استبعاد الأدلة غير المشروعة"، والذي يعكس التزام النظام القانوني بمبادئ المحاكمة العادلة.(المادة ,١٦٢/٢)فضلاً عن ذلك، يعزز هذا الموقف الثقة في النظام القضائي، حيث يشعر الأفراد بأن حقوقهم محمية وأن العدالة ستتحقق دون تلاعب أو إساءة، وبالتالي، فإن الموقف القانوني من الأدلة التي يتم الحصول عليها بوسائل غير مشروعة يشكل ركيزة أساسية في ضمان العدالة وحماية حقوق الإنسان.(المادة ,٢٠١)

الفرع الثاني: الاجتهادات القضائية حول استبعاد هذه الأدلة

تتعدد الاجتهادات القضائية المتعلقة باستبعاد الأدلة غير المشروعة، حيث تعكس توجهات مختلفة في التعامل مع هذه القضية، في العديد من الأنظمة القانونية، مثل النظام الأمريكي، تم تطوير قاعدة استبعاد الأدلة المتحصلة بطرق غير قانونية، حيث تلتزم المحاكم بعدم قبول هذه الأدلة

لضمان حماية حقوق الأفراد. (Lonita,2015,68)المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أيضاً تلعب دوراً مهماً في هذا السياق، حيث تضع معايير لتقييم مشروعية الأدلة وتحدد متى يجب استبعادها، وتشير الاجتهادات القضائية إلى أن استبعاد الأدلة يعتمد على مدى انتهاك الحقوق الأساسية، مثل الحق في محاكمة عادلة.(سرور, ١٩٧٠, ١٨٧)في بعض الحالات، قد تُمنح المحاكم سلطة تقديرية لتقييم الظروف المحيطة بجمع الأدلة، مما يسمح بقبول بعض الأدلة غير المشروعة؛ إذا كانت هناك مبررات قوية لذلك، ومع ذلك، تظل القاعدة العامة هي استبعاد أي دليل تم الحصول عليه بطريقة تنتهك الحقوق الأساسية، مما يعكس التزام النظام القانوني بمبادئ العدالة والنزاهة، وهذه الاجتهادات تؤكد على أهمية الحفاظ على سلامة الإجراءات القانونية وضمان عدم استخدام أساليب غير قانونية في جمع الأدلة.(محمود , ١٩٨٨, ١٨٣)

المطلب الثاني: التشريعات الدولية

يتضمن القانون الدولي مجموعة من القوانين والمعايير التي تهدف إلى حماية حقوق الإنسان، وضمان العدالة، وتنص العديد من الاتفاقيات الدولية، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، على أن الأدلة التي تم الحصول عليها بوسائل غير قانونية غير مقبولة.(المادة ٣٨) كما تؤكد اتفاقية مناهضة التعذيب على ضرورة حماية الأفراد من الانتهاكات، مما يعزز موقف القانون الدولي في استبعاد مثل هذه الأدلة ويعكس التزام الدول بمبادئ حقوق الإنسان.(المادة ٣٨)

الفرع الأول:المعايير الدولية في التعامل مع الأدلة غير المشروعة

إن المعايير الدولية في التعامل مع الأدلة غير القانونية تشكل عنصراً أساسياً لضمان حماية حقوق الإنسان وتعزيز العدالة، وتستند هذه المعايير إلى مجموعة من الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى منع الانتهاكات وضمان المحاكمات العادلة، ومن بين هذه الاتفاقيات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي ينص على استبعاد أي دليل تم الحصول عليه بطريقة غير قانونية من المحاكمات.(المادة ٤٣)وتؤكد اتفاقية مناهضة التعذيب على عدم استخدام أي شكل من أشكال التعذيب، أو المعاملة القاسية للحصول على الأدلة، مما يعكس التزام المجتمع الدولي بحماية كرامة الأفراد، كما تضع المعايير الدولية إطاراً قانونياً يحدد كيفية تقييم شرعية الأدلة، حيث يتعين على المحاكم فحص الظروف المحيطة بجمع الأدلة وتحديد ما إذا كان ذلك قد تم وفقاً للقانون.(المادة ٤٧)وعلاوة على ذلك، تشجع هذه المعايير الدول على وضع تشريعات وطنية تتماشى مع الالتزامات الدولية، مما يساهم في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، وحماية الأفراد من الانتهاكات، وبالتالي فإن المعايير الدولية تشكل حجر الأساس لبناء نظام قانوني عادل ونزيه.(الصلابي , ٢٠٢٠, ٦٧)

الفرع الثاني:تأثير الاتفاقيات الدولية على القوانين الوطنية

إن الاتفاقيات الدولية لها تأثير كبير على القوانين الوطنية، حيث تساعد في تشكيل الإطار القانوني الذي يحكم حقوق الأفراد وحمايتهم، وعندما تصادق الدول على الاتفاقيات الدولية، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أو اتفاقية مناهضة التعذيب، فإنها تلتزم بتنفيذ مبادئ هذه الاتفاقيات في تشريعاتها الوطنية.(عبد علي , ٢٠٢٣, ٧٨)إن هذه الاتفاقيات تعمل على تعزيز معايير حقوق الإنسان، مما يدفع الدول إلى مراجعة وتعديل قوانينها لضمان توافقها مع الالتزامات الدولية، على سبيل المثال، قد تتطلب الاتفاقيات الدولية استبعاد الأدلة التي تم الحصول عليها من خلال وسائل غير قانونية، مما يتطلب تعديل القوانين الجنائية والإجراءات القانونية لتلبية هذه المتطلبات.(سرور،١٩٧٠ , ٢١٥)وعلاوة على ذلك، تساهم الاتفاقيات الدولية في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل الأنظمة القانونية الوطنية، ومن خلال الالتزام بهذه الاتفاقيات، يمكن للدول تحسين نظام العدالة لديها وضمان حماية حقوق الأفراد، مما يعزز الثقة في المؤسسات القانونية.(محمود،١٩٨٨ ,١٦٧)كما تلعب المنظمات الدولية دوراً في مراقبة تنفيذ هذه الاتفاقيات، مما يساعد في الضغط على الدول لإجراء التغييرات المطلوبة.(الصلابي، ٢٠٢٠ , ٩٨)وبالتالي فإن تأثير الاتفاقيات الدولية يمتد إلى جميع جوانب النظام القانوني الوطني، مما يعزز التزام الدول بحقوق الإنسان والعدالة.

الخاتمة

في ختام هذا البحث، من الواضح أن استخدام الأدلة الجنائية التي تم الحصول عليها بوسائل غير مشروعة يمثل تحدياً كبيراً للنظام القضائي، لذلك يجب أن نعمل على تعزيز الالتزام بالقوانين والمبادئ الأخلاقية لضمان العدالة.

الاستنتاجات

١ الأدلة غير القانونية تؤثر سلبًا على مصداقية النظام القضائي.

٢ استخدام الأساليب غير القانونية يمكن أن يؤدي إلى إدانة أشخاص أبرياء.

٣ هناك حاجة ملحة لتوحيد المعايير القانونية لجمع الأدلة.

٤ تتطلب القوانين الحالية مراجعة شاملة لمواجهة التحديات الجديدة.

٥ يجب تعزيز الوعي القانوني بين المحققين والمحامين.

التوصيات

١ وضع تشريعات واضحة تحظر استخدام الأدلة التي تم الحصول عليها بوسائل غير مشروعة.

٢ تعزيز التدريب المهني للمحققين على الأساليب القانونية لجمع الأدلة.

٣ إنشاء آليات لمراقبة ومراجعة عمليات التحقيق الجنائي.

٤ زيادة الوعي العام بأهمية الحقوق الفردية في سياق التحقيقات.

٥ تشجيع التعاون الدولي لمعالجة التحديات المرتبطة بالأدلة الجنائية.

المصادر والمراجع

اولاً: الكتب العربية

١. " د. وائل أنور بندق ، "حقوق المتهم في العدالة الجنائية"، الاسكندرية، دار المطبوعات الجامعية ، ٢٠٠٧.

٢. د محمود شريف بسيوني ، "مدخل لدراسة القانون الجنائي الدولي" ، دار الشروق ، القاهرة ، ط١، ٢٠٠٧.

٣. د. احمد فتحي سرور ، "الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية"، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٧٠ .

٤. د. عثمان مصطفى ، "شرح قانون الإجراءات الجنائي" ، دار المطبوعات ، القاهرة ، ١٩٨٨.

٥. د. مصطفى محمود ، "شرح قانون الإجراءات الجنائية"، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، ١٩٨٨.

٦. القاضي انطونيو كاسيزي ، "القانون الجنائي الدولي"، بيروت ، مكتبة صادر ناشرون، ط١، ٢٠١٥.

ثانياً: الرسائل العلمية

د. آمال عبد الرحمن يوسف ، "الأدلة العلمية الحديثة ودورها في الإثبات الجنائي" ، جامعة الشرق الاوسط ، كلية الحقوق ، الاردن، ٢٠١٢.

ثالثاً: البحوث والمقالات

١. د . بركات رياض ، "دور المحكمة الجنائية الدولية في ارساء دعائم العدالة الجنائية" الجزائر ، المجلة الاكاديمية للعلوم القانونية والسياسية ، ٢٠٢١.

٢. د . ناصر كتاب ، " العدالة الجنائية الدولية وحقوق الانسان" ، الجزائر ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية ، ٢٠١٧ .

٣. د. بهاء عبد الحسين عبد علي ،"دور الأدلة غير المباشرة في الأثبات الجنائي الدولي، المجلة القانونية ، جامعة الكوفة ، العراق ، ٢٠٢٣ .

٤. د. سلاة علي الصلابي، "قاعدة استبعاد الأدلة غير المشروعة في الإجراءات الجنائية: دراسة تحليلية في الاجتهاد القضائي للمحكمة الاوربية لحقوق الانسان"، المجلة الدولية للقانون، المجلد التاسع، قطر .

٥. د. سامي الرواشدة ، "قاعدة استبعاد الأدلة غير المشروعة في الإجراءات الجنائية" ، الاردن ، المجلة الاردنية في القانون والعلوم السياسية ، مجلد ١٥، العدد ٤ ، ٢٠٢٣.

٦. د. سفيان ناصري ، "الأدلة الجنائية المتحصلة بطرق غير مشروعة"، مجلة جامعة ام البواقي ، الجزائر ، ٢٠١١ .

٧. د. محمد احمد رحيل ، "مدى حجية أدلة الاثبات بطرق غير مشروعة في التحقيق"، مجلة الباحث للعلوم القانونية ، جامعة تكريت، العراق، ٢٠٢٣.

رابعاً: المؤتمرات

د. محمد الجبور ، محاضرات ألقاها الدكتور لمادة دراسات متعمقة في اصول المحاكمات الجزائية ، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا ، الاردن ، ٢٠١١ .

خامساً: القوانين والأحكام

١. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٢. اتفاقية مناهضة التعذيب.

٣. قانون الوصول إلى العدالة أو التقاضي أو الإلتماس .

٤. قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني .

سادساً: المصادر الاجنبية

١ onita E. E: The Exclusion of illegally Administered Evidence, Challenges of the knowledge society, 2015, p68.

Sources and References

First: Arabic Books

1. Dr. Wael Anwar Bandak, "Rights of the Accused in Criminal Justice", Alexandria, University Publications House, 2007.
2. Dr. Mahmoud Sharif Basyouni, "Introduction to the Study of International Criminal Law", Dar Al-Shorouk, Cairo, 1st ed., 2007.
3. Dr. Ahmed Fathi Sorour, "The Mediator in the Criminal Procedure Law", Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 1970.
4. Dr. Othman Mustafa, "Explanation of the Criminal Procedure Law", Dar Al-Matbouat, Cairo, 1988.
5. Dr. Mustafa Mahmoud, "Explanation of the Criminal Procedure Law", Cairo University Press and University Book, 1988.
6. Judge Antonio Cassese, "International Criminal Law", Beirut, Sader Publishers Library, 1st ed., 2015.

Second: Scientific Theses

Dr. Amal Abdel Rahman Youssef, "Modern Scientific Evidence and Its Role in Criminal Evidence", Middle East University, Faculty of Law, Jordan, 2012.

Thirdly": Research and Articles

1. Dr. Barakat Riyad, "The Role of the International Criminal Court in Establishing the Foundations of Criminal Justice" Algeria, Academic Journal of Legal and Political Sciences, 2021.
2. Dr. Nasser Kitab, "International Criminal Justice and Human Rights", Algeria, Algerian Journal of Legal and Political Sciences, 2017.
3. Dr. Bahaa Abdul Hussein Abdul Ali, "The Role of Indirect Evidence in International Criminal Evidence", Legal Journal, University of Kufa, Iraq, 2023.
4. Dr. Sara Ali Al-Salabi, "The Rule of Excluding Illegal Evidence in Criminal Procedures: An Analytical Study in the Jurisprudence of the European Court of Human Rights", International Journal of Law, Volume IX, Qatar.
5. Dr. Sami Al-Rawashdeh, "The Rule of Excluding Illegal Evidence in Criminal Procedures", Jordan, Jordanian Journal of Law and Political Science, Volume 15, Issue 4, 2023.
6. Dr. Sufyan Nasri, "Criminal Evidence Obtained by Illegal Means", Journal of Umm Al-Bouaghi University, Algeria, 2011.
7. Dr. Muhammad Ahmad Rahil, "The Extent of the Validity of Evidence of Illegal Proof in Investigation", Al-Baheth Journal of Legal Sciences, Tikrit University, Iraq, 2023, p. 74.

Fourth: Conferences

Dr. Muhammad Al-Jabour, Lectures Delivered by the Doctor for the Course of In-Depth Studies in the Principles of Criminal Trials, Middle East University for Graduate Studies, Jordan, 2011.

Fifth: Laws and provisions

1. The International Covenant on Civil and Political Rights.
2. The Convention against Torture.
3. The Law on Access to Justice, Litigation or Petition.
4. The Jordanian Code of Criminal Procedure.